



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ ارتفاع موجودات المصرف المركزي الإماراتي

وأرصدة لدى البنوك، ونحو 91 مليار درهم ودائع، كما يستثمر المصرف جزءاً من موجوداته في السندات الأجنبية الحكومية المقومة بالدولار الأميركي.



ارتفع احتياطي مصرف الإمارات المركزي من الذهب خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة 10.5 في المئة، لتصل إلى 1.12 مليار درهم مع نهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي، أي ما يعادل زيادة بقيمة 107 ملايين درهم.

وبلغت القيمة الإجمالية لموجودات المصرف المركزي الإماراتي نحو 375 مليار درهم مع نهاية أبريل 2017، بارتفاع بلغت قيمته نحو 10 مليارات درهم، مقارنة مع رصيدها بنهاية 2016، حيث كانت تبلغ 365 مليار درهم.

وتتوزع موجودات المصرف المركزي على 88 مليار درهم نقداً

■ ارتفاع العجز التجاري المغربي 35.8 في المئة

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر 4.5 في المئة.



ارتفع العجز التجاري المغربي بنسبة 35.8 في المئة إلى (4.14 مليار دولار) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

وارتفع الإنفاق على واردات المعدات 10.9 في المئة إلى 40.4 مليار درهم، كما ارتفعت واردات الطاقة 47.8 في المئة إلى 22.66 مليار درهم. في حين انخفضت واردات القمح 10.2 في المئة إلى 5.34 مليار درهم في ظل تحسن المحصول المحلي بفضل زيادة الأمطار.

ونما إجمالي الصادرات 3.2% إلى 114.9 مليار درهم بفعل زيادة 11.5% في صادرات الفوسفات، بينما انخفضت إيرادات السياحة 4.7 في المئة وتراجعت تحويلات المغتربين 3.2% فيما

■ ارتفاع احتياطي المصرف المركزي المصري إلى 31.1 مليار دولار

الأجنبي كان يبلغ نحو 36 مليار دولار قبل ثورة يناير من عام 2011.



كشفت البنك المركزي المصري، عن ارتفاع رصيد الاحتياطيات النقدية الدولية من العملات الأجنبية إلى 31.125 مليار دولار مع نهاية شهر أيار (مايو) 2017، وذلك بزيادة 2.485 مليار دولار على أساس شهري.

وأعلن البنك المركزي المصري، عن بلوغ صافي احتياطي النقد الأجنبي 28.640 مليار دولار في نهاية أبريل الماضي. في حين كان بلغ صافي احتياطي النقد الأجنبي 28.526 مليار دولار في نهاية آذار (مارس) الماضي، و26.541 مليار دولار في نهاية شباط (فبراير) الماضي، و26.363 مليار دولار في نهاية كانون الثاني (يناير) 2017. هذا علماً أنّ احتياطي مصر من النقد

■ "ستاندرد أند بورز" تمنح البحرين تصنيفاً سلبياً



الاستقرار بما في ذلك مستويات إيداعات غير المقيمين. كذلك توقعت الوكالة أن يتقلص العجز المالي تدريجياً خلال فترة التوقعات وأن يؤدي تمويله إلى زيادة موقف صافي الأصول البحرينية الخارجية سوءاً.

عدّلت وكالة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للائتمان السيادي في مملكة البحرين من مستقرة إلى سلبية وذلك بفعل تراجع الموقف المالي والخارجي، مانحة البحرين تصنيفاً عند BB-/B. وأعلنت الوكالة عن أنّ النظرة السلبية للبحرين تعكس الرأي بأن موقف صافي الأصول الخارجية للبحرين قد يتراجع ليصبح غير كاف لتخفيف الآثار المستمرة لتقلّب أسعار النفط العالمية منذ صيف العام 2014. وبحسب الوكالة فإنّه ما يزال القطاع المالي يظهر إشارات على

■ 67 في المئة من السوريين يعيشون في فقر مدقع

المدقع لوصف حالة الحرمان الشديد من الحاجيات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومياه الشرب ومرافق الصحة والإيواء والتعليم والمعلومات.



أظهرت دراسة سورية نشرها مركز "مداد" للأبحاث الاستراتيجية في دمشق، أن نسبة من يعيشون في فقر مدقع في البلاد يشكلون 67 في المئة، محذرة من استمرار النزيف على المستوى البشري والمادي.

وبحسب الدراسة فقد نحو 2.7 مليون شخص وظائفهم في القطاعين العام والخاص، ما أدى إلى فقدان الدخل لأكثر من 13 مليوناً من المعالين، بحكم التخریب والتدمير الذي طاول مواقع العمل، الأمر الذي قد يوقع الأسرة في شباك الاستغلال والفقر. وأطلقت الأمم المتحدة في 1995 مصطلح الفقر المطلق أو الفقر

■ الكيومي يطالب الحكومة بتفعيل القوانين المحفزة للاستثمار



طالب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي، بضرورة تقليص عدد الجهات والتصاريج والخطوات والإجراءات المرافقة للبدء في المشاريع الاقتصادية والاستثمارية بمختلف القطاعات والأنشطة التجارية والخدمية في السلطنة.

وشدد الكيومي خلال اجتماع عقد بالمقر الرئيسي لغرفة تجارة وصناعة عُمان على "ضرورة الحد من التأخير في إنجاز معاملات الأنشطة الاقتصادية والنشاط الاستثماري على وجه التحديد. وذلك، من أجل تشجيع استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها على الاستقرار والمساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والمعيشي".

وأشاد بدور مجلس الوزراء وحرصه على مشاركة القطاع الخاص في المناقشات التي جرت في المجلس حول العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في السلطنة.

■ "ستاندرد أند بورز": البنوك القطرية تتمتع بمستويات رسمة عالية

وتوقّعت الوكالة تراجع الأداء المالي للبنوك القطرية والخليجية خلال العام الجاري، نتيجة لارتفاع القروض المتعثرة 5 في المئة.



أعلنت وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال للتصنيفات الائتمانية، أن البنوك القطرية تتمتع بمستويات من الرسمة، وأن الحكومة القطرية تعمل على دعم قطاعها المصرفي بشكل كبير.

وبحسب الوكالة فإنّ البنوك القطرية اتجهت بقوة نحو التمويل الخارجي، ونجحت بشكل لافت في جذب الودائع من الخارج، رغم تراجع أسعار النفط وتأثيره على قاعدة ودائع النظام المصرفي في قطر، حيث استخدمت البنوك حصة كبيرة من هذه الأموال لتمويل المشاريع الحكومية ومشاريع الكيانات المرتبطة بها، مما أدى إلى اتساع مركز التداول المفتوح بالعملة الأجنبية (خاصة بالدولار الأميركي).

■ ارتفاع عجز الميزان التجاري اللبناني



ارتفع العجز في الميزان التجاري اللبناني 37 مليون دولار على صعيدٍ سنويٍّ ليجاور عتبة الـ 5.40 مليارات دولار خلال فترة الأربعة أشهر الأولى من العام 2017، من 5.36 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من العام المنصرم، وذلك بحسب إحصاءات المجلس الأعلى للجمارك.

ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة فاتورة المستوردات بـ 133 مليون دولار على أساسٍ سنويٍّ إلى 6.36 مليارات دولار، قابله نموٌّ في الصادرات بـ 95 مليون دولار إلى 965 مليون دولار. وقد حلت الصين في المرتبة الأولى على لائحة الدول المصدرة إلى لبنان بحيث بلغت فاتورة صادراتها 573 مليون دولار، في حين تصدرت جنوب أفريقيا لائحة الدول المستوردة من لبنان.

■ "البنك الدولي" يخفض توقعات النمو للاقتصاد الجزائري



أبقى "البنك الدولي" توقعاته للنمو العالمي على حالها، معولا على تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي على الرغم من القيود التجارية التي تهدد بفرضها بشكل خاص الولايات المتحدة.

وخفض البنك الدولي من توقعاته لنسبة النمو في الجزائر خلال العام الحالي 2017، لتصبح 1.8% بدل 2.9%، رأى أنها ممكنة التحقيق في تقريره الذي أصدره في كانون الثاني الماضي. وأرجع البنك في تقريره نصف السنوي، خفض توقعاته أساساً إلى تراجع أسعار المحروقات.

وقدّر التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في 2018 بـ 1% مقابل 2.6% متوقعة في كانون الثاني الماضي. ورأى "البنك الدولي" أن نمو الاقتصاد الجزائري سيتحسن بشكل طفيف في عام 2019.

■ "النقد الدولي": الاقتصاد الليبي الأكثر تضرراً جراء الحرب



كشفت صندوق النقد الدولي عن أنّ الاقتصاد الليبي من الأكثر الاقتصادات تضرراً بين الدول التي تأثرت بالحرب والصراعات السياسية، إذ انكمش إجمالي الناتج المحلي الليبي، بنسبة تراكمية قدرها 80% أثناء الصراع الأخير، وهي أعلى النسب تطرّفًا بين دول تعاني من الحرب مثل سوريا واليمن والعراق وأفغانستان.

ووفقاً لتقرير الصندوق إنّ احتدام الصراعات منذ أوائل الألفية الثانية في سياق الحروب الدائرة في تلك الدول لا تقتصر تداعياتها على التكلفة البشرية الباهظة، بل تمتد إلى تحميل الاقتصاد خسائر فادحة مع ما تخلفه من عواقب قد تستمر لسنوات. ونوه التقرير بالفرق بين تنبؤات إجمالي الناتج المحلي قبل الصراع وإجمالي الناتج المحلي الفعلي أثناء الصراع.